

لا ينص الدستور صراحة على حماية الحرية الدينية ولكنه يكفل حرية العبادة، وبشكل عام احترمت الحكومة حق المواطنين والمقيمين الأجانب في ممارسة دينهم. يكفل الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك أماكن العبادة، وحرية أداء الشعائر الدينية، وإقامة استعراضات واجتماعات دينية بما يتماشى مع الأعراف المتبعة في البلاد، وينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي وأن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع. ويكفل الدستور أيضاً عدم التمييز في حقوق وواجبات المواطنين على أساس الدين، إلا أنه في الممارسة العملية تمتع المواطنون السنيون بالأفضلية، بينما واجه قطاع السكان من الشيعة تمييزاً.

لم يطرأ أيّ تغيير على وضع احترام الحرية الدينية من قبل الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وكانت هنالك جذور سياسية ودينية لوضع الشيعة وطريقة معاملتهم وسط المجتمع خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بما في ذلك قيام الحكومة باعتقال الناشطين السياسيين الشيعة، مما عقّد من عملية تصنيف الوقائع باعتبارها تتعلق فقط بالحرية الدينية. لقد وردت تقارير خلال الفترة التي يغطيها التقرير تفيد بحدوث اعتقالات جماعية للناشطين الشيعة، بما في ذلك رجال الدين، مع ورود بعض الادعاءات بالتعذيب ورقابة على الاحتفالات الدينية وسحب الجنسية من أحد القادة الدينيين للشيعة وأسرته – رغم أنه تمت إعادة الجنسية لهم في وقت لاحق. واصلت الحكومة ممارسة مستوى من الرقابة على المسلمين السنة والشيعة على حد سواء. وقد أكدت بعض المنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية، بأن المواطنين الشيعة بشكل إجمالي قد واجهوا تمييزاً تدل عليه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية الخاصة بهم مقارنة بالمواطنين السنة. ففي شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات عدداً من الناشطين السياسيين الشيعة، وقد تم اتهام بعضهم بالتآمر ضد الحكومة وصلات مزعومة مع الإرهاب ونشر معلومات مضللة.

وقد استمر التوتر بين السنة والشيعة في الإقليم والانقسامات السياسية التاريخية في التأثير على العلاقات بين المسلمين.

تتناقش الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة البحرينية ضمن سياستها الشاملة التي تقوم على الترويج لحقوق الإنسان.

### القسم الأول- التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تمتد البحرين على مساحة 231 ميلاً مربعاً ويبلغ مجموع سكانها 1,24 مليون نسمة، من بينهم 46 بالمائة مواطنون بحرينيون. ويمثل المسلمون نسبة 99 في المائة من المواطنين، بينما يمثل اليهود والمسيحيون والهندوس والبهائيون نسبة 1 في المائة المتبقية. وينتمي المسلمون إلى المذاهب السني والشيعة في الإسلام. حكومة البحرين لا تنشر إحصائيات عن التوزيع الطائفي بين المواطنين الشيعة والسنة، إلا أن الكثير من المنظمات الدولية ووسائل الإعلام تشير إلى أن الشيعة يشكلون الأغلبية وسط سكان البلد.

يشكل الرعايا الأجانب وأغلبهم من جنوب آسيا وبعض الدول العربية الأخرى ما يقدر بـ54 في المائة من مجموع السكان. ويؤمن حوالي نصف المقيمين الأجانب بديانات غير إسلامية بمن فيهم المسيحيين (بصورة أساسية الروم الكاثوليك، والبروتستانت والسوريون الأرثوذكس وكنسية مار توما من جنوب الهند)، والهندوس والبهائيون والبوذيون والسيخ.

يُعرى بعض التوتّر بين السنة والشيعة البحرينيين إلى عوامل اجتماعية واقتصادية. ويشكل المسلمون الشيعة أغلبية المواطنين الذين تتدنى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما أنّ معدل البطالة في صفوفهم أعلى من المسلمين السنة.

## القسم الثاني – موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية

### الإطار القانوني والسياسي

يرجى مراجعة الملحق "ج" في تقرير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لمعرفة مستوى قبول الحكومة للمعايير القانونية الدولية. تجد هذا الملحق على الموقع:

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2010/appendices/index.htm>

لا ينص الدستور صراحة على حماية الحرية الدينية. يكفل الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك أماكن العبادة، وحرية أداء الشعائر الدينية، وإقامة استعراضات واجتماعات دينية بما يتمشى مع الأعراف المتبعة في البلاد، وينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي وأن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع.

لا يفرض الدستور أية قيود على حق غير المسلمين في اختيار أو تغيير أو ممارسة دينهم الذي اختاروه، بما فيها دراسة ومناقشة هذه المعتقدات والترويج لها. وكون الدستور ينص على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، فإنه ينطوي على أنه يُحظر على المسلمين تغيير دينهم. يمنع الدستور التمييز في حقوق وواجبات المواطنين على أساس الدين أو العقيدة، إلا أنه لا يوجد قانون آخر لمنع التمييز وليست هنالك إجراءات للتقدم بشكوى، كما تمتع المواطنون المسلمون من السنة بوضع أفضل من الناحيتين القانونية والاجتماعية.

لا تقوم الدولة ببيان الدين أو الطائفة على مستندات الهوية الوطنية. وبينما يسجل طلب الحصول على شهادة الميلاد ديانة الطفل، فإنه لا يسجل الطائفة، كما أن شهادة الميلاد الفعلية لا تحتوي على ديانة الطفل.

تشتمل الأنظمة القانونية المدنية والجنائية على خليط معقد من المحاكم يستند إلى مصادر قانونية متنوعة، تتضمن مذهبين فقهيين إسلاميين هما الجعفري (شيعة) والمالكي (سنة)، والعرف القبلي، وقوانين ولوائح مدنية أخرى.

تنظم قوانين الشريعة الأحوال الشخصية، كما يمكن أن تختلف حقوق الفرد تبعاً للتفسيرات الشيعية أو السنية وكذلك حسب عقيدة الفرد أو المحاكم. اعتمدت الدولة في شهر مايو/أيار عام 2005 أول قانون أحوال شخصية بالبلد. ينظم هذا القانون المسائل الأسرية مثل الميراث وحضانة الأطفال والزواج والطلاق. وقد كان القانون ينطبق فقط على السكان من السنة حيث اعترض علماء الشيعة والمشرعين على التشريع الذي كان سينطبق على المحاكم الجعفرية. إن تمرير هذا القانون قد أضفى الطابع المؤسسي على الحماية المقدمة للنساء مثل الحصول على موافقتها في حالة الزواج والسماح للنساء بتضمين شروط في عقد الزواج.

يتطلب بناء أماكن العبادة الحصول على موافقات من عدد من الجهات على المستوى الوطني، علاوة على الجهات البلدية. وقد قسمت الدولة ميزانيتها لبناء المساجد بشكل متساو بين مشاريع الشيعة والسنة. وفي

المشاريع الإنشائية الجديدة مثل مدينة حمد ومدينة عيسى، التي كثيرا ما تكون خليط من السكان الشيعة والسنة، فقد كان عدد المساجد السنية كان غير متكافئ مع أعدادهم.

يحظر قانون الصحافة والمطبوعات الكتابات المعادية للإسلام ولكن لا يفرض أية قيود أخرى على حرية التعبير الدينية. ويسمح القانون بإنتاج وتوزيع المطبوعات والوسائط الدينية، كما لا يمنع أو يقيد أو يعاقب على استيراد المواد الدينية أو الملابس أو الرموز الدينية، أو حيازتها أو توزيعها، كما لا يفرض قواعد لباس دينية.

كانت الدراسات الإسلامية جزءا من المنهج الدراسي بالمدارس الحكومية وكانت إجبارية لكل طلبة المدارس. وقد شكّل المذهب الفقهي السني المالكي الأساس للمنهج الدراسي الذي يبلغ عمره 17 عاما، ولا يتضمن المذهب الجعفري الخاص بالإسلام الشيعي.

تحتفل الحكومة بالأعياد الدينية التالية كأعياد وطنية: مولد النبي محمد وأعياد الفطر والأضحى وبداية السنة الهجرية وذكرى عاشوراء.

### القيود المفروضة على الحرية الدينية

بشكل عام، احترمت الحكومة حق المواطنين والمقيمين الأجانب في ممارسة دينهم، إلا أنها استمرت في ممارسة قدر من السيطرة ومراقبة المسلمين السنة والشيعة على حد سواء. أتباع الديانات الأخرى، الذين يمارسون دينهم بصورة شخصية، تمكنوا من ممارسة دينهم بدون تدخل من الحكومة كما سُمح لهم بالاحتفاظ بأماكن عبادة وعرض رموز لدينهم. كانت هنالك حالات قامت فيها الحكومة بمراقبة مراسم دينية، كما قامت الحكومة بسحب الجنسية من رجل دين شيعي (وأعادتها له لاحقا).

لم تقم الحكومة بمعاوقة المواطنين على أية روابط لهم مع أتباع ديانتهم في بلدان أخرى، رغم أن بعض المسؤولين الحكوميين أعربوا عن قلقهم تجاه تأثير إيران على السكان الشيعة.

وفقا للعديد من المجموعات الدينية غير المسلمة، فإن القيود التي فرضتها وزارة التطوير الاجتماعي على الاتصال مع جهات "أجنبية" قد سببت مصاعب تشغيلية كبيرة لبعض الكنائس والمجموعات الأخرى. كانت هذه المجموعات تعتمد في عملياتها على الإرشاد والتمويل من منظمات أم توجد بالخارج. وقد أفادت هذه المجموعات أن وزارة التطوير الاجتماعي لم تستجب في كثير من الأحيان للطلبات التي تقدموا بها للسماح لهم للتفاعل مع منظماتهم الأم.

ورغم وجود بعض الاستثناءات، تمتع المواطنون السنة بوضع تفضيلي في البحرين. وغالبا ما تمتع الأشخاص السنة بمعاملة تفضيلية في التوظيف في مناصب حكومية حساسة ومناصب الإدارة في الخدمة المدنية، وكذلك في الجيش. لقد أكد السياسيون والناشطون الشيعة أن الحكومة وصفوة معينة من رجال الأعمال مارست تمييزا ضد المواطنين الشيعة في التوظيف والترقيات والتوظيف في الوظائف العليا بالخدمة المدنية، كما أن عمليات الترقية كثيرا ما كانت تفضل المتقدمين السنة. وكانت الخدمات التعليمية والاجتماعية والبلدية في أغلب الأحياء الشعبية متدنية بالمقارنة مع الأحياء السنية. أكد سياسيون وناشطون شيعة أن عمليات التجنيس والمواطنة الخاصة بالحكومة تفضل المتقدمين من السنة على الشيعة.

وشغلت أعداد محدودة فقط من المواطنين الشيعة مناصب هامة في مرافق الدفاع والأمن الداخلي، وإن كانوا بأعداد أكبر في صفوف المجندين. وذكر جهاز الشرطة انه لم يسجل أو ينظر في المعتقد الديني عند

التوظيف، إلا أن مزاعم الشيعة استمرت بأنهم لم يتمكنوا من الحصول على وظائف حكومية، خاصة في قوات الأمن وذلك بسبب انتمائهم الديني. وقد تم توظيف الشيعة في بعض فروع الشرطة مثل شرطة المرور والشرطة المجتمعية الوليدة.

لا يحظى الشيعة سوى بتمثيل ضئيل في وزارة التعليم سواء في المناصب القيادية أو في صفوف كبار الأساتذة الذين يدرسون الدراسات الإسلامية ويراقبون نهج الأساتذة الآخرين ويقدمون إليهم التوجيهات. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الشيعة ضمن أساتذة الدراسات الإسلامية، إلا أن السلطات التعليمية أثنتهم عن إدخال مضمون دراسي حول التعاليم والممارسات الشيعة وطلبت منهم إتباع المقرر الدراسي القائم.

كان المتخصصون في وضع المقرر الدراسي في قسم الدراسات الإسلامية في إدارة المقررات الدراسية بوزارة التعليم جميعاً من السنة. وشكلت إدارة المقررات الدراسية لجنة منفصلة تتكون من الأساتذة والفقهاء الشيعة، إلى جانب الأعضاء من إدارة المناهج الدراسية، من أجل تطوير مقرر الدراسات الإسلامية للمعهد الجعفري، وهو المعهد الوحيد الذي تموله الحكومة والذي يمكن للمدرسين فيه مناقشة المعتقدات والفقهاء الشيعيين بصورة قانونية. وهناك خمس حوزات جعفرية (مدارس دينية شيعية) مسجلة، وخمس مدارس دينية سنية مسجلة.

وردت تقارير مكثفة من وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية عن اعتقال ما يزيد عن 200 من الرجال والفتيان الشيعة في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول. وقد ارتبطت الاعتقالات بمظاهرات سياسية وأعمال عنف بالشوارع أثرت على العديد من الأحياء والقرى الشيعية. وقد قدم 25 من هؤلاء المعتقلين إلى المحاكمة بتهمة التآمر ضد الحكومة ومزاعم بالارتباط بالإرهاب ونشر معلومات مضللة، وقد شمل العدد العديد من قادة جماعتين مناهضتين والعديد من الناشطين. وقد تمت مقاضاة رجال وفتية آخرين بتهمة التورط في أعمال عنف وتخريب أثرت على أحياء سنية وشيعية على حد سواء. وقد أدت الاعتقالات، والتقارير التي وردت عن تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم أثناء الاعتقال، إلى زيادة التوتر الموجود بين المجتمعات الشيعية والسنية أثناء الفترة التي يغطيها التقرير.

في الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية في 23 أكتوبر/تشرين الأول، أكدت الدولة من جديد على القيود التي وضعتها على استخدام أماكن العبادة لأغراض الحملات الانتخابية. وقد مُنع رجل دين شيعي مرتبط بحركة سياسية مناهضة، وهو الشيخ عبد الجليل المقداد، من إلقاء خطبة صلاة الجمعة لمدة أسبوعين. وقد ذكرت وزارة العدل والشؤون الدينية أن خطب المقداد قد انتهكت، ضمن أشياء أخرى، آداب الخطاب الديني.

يتعين على كل جماعة دينية مسلمة الحصول على ترخيص من وزارة العدل والشؤون الإسلامية لممارسة نشاطها. ويجب على الجماعات الدينية غير المسلمة أن تسجل لدى وزارة التطوير الاجتماعي لممارسة نشاطها. وقد تحتاج الجماعات الدينية أيضاً لموافقة وزارات التعليم والثقافة، وهيئة المعلومات أو وزارة الداخلية، ويعتمد ذلك على طبيعة النشاط الذي تعتمده الجماعة القيام به. هذا، ولم تقم مجموعات دينية بتقديم طلبات للتسجيل لدى وزارة التطوير الاجتماعي خلال الفترة التي يغطيها التقرير. يبلغ العدد الكلي للمجموعات غير المسلمة المسجلة لدى وزارة التطوير الاجتماعي ثلاثة عشر مجموعة، تشمل كنائس مسيحية ومعبد هندوسي. في مايو/أيار 2010، أفادت عدة كنائس مسيحية بأن وزارة التطوير الاجتماعي طلبت منهم إعادة التسجيل، رغم أن الوزارة لم تعط سبباً لهذه التعليمات. وقد أفادت عدة مجموعات دينية غير مسلمة وغير مسجلة، يعمل معظمها بدون تدخل من الحكومة، بأنها لم تسعى للتسجيل لدى وزارة التطوير الاجتماعي لاعتقادها بأن الوزارة سوف ترفض الطلبات التي تتقدم بها مجموعات غير مسلمة جديدة.

كان عقد اجتماع ديني بدون تصريح أمرا غير قانوني، إلا أنه لم ترد تقارير خلال الفترة التي شملها التقرير تفيد برفض الحكومة إصدار تصاريح للمجموعات الدينية بالتجمع.

مولت الحكومة وراقبت ودققت في نشاط جميع المؤسسات الدينية الإسلامية الرسمية بما فيها مساجد السنة والشيعية، والمراكز الاجتماعية الدينية، وهيئات الوقف الشيعية والسنية، والمحاكم الشرعية التي تمثل المدارس الفقهية الإسلامية الشيعية والسنية. وقد راجع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ووافق على تعيين رجال الدين لدى الطائفتين السنية والشيعية. ونادرا ما تدخلت الحكومة فيما يعد ممارسات دينية مشروعة. كما سمحت بعقد تجمعات دينية في أماكن عامة أبرزها مسيرات الشيعة في الاحتفالات السنوية الضخمة في شهري رمضان ومحرم.

كان هنالك حوالي 750 مسجدا شيعيا و460 مسجدا سنيا، وقد قسمت الدولة ميزانيتها لبناء المساجد بشكل متساو بين مشاريع الشيعة والسنة. وفي المشاريع الإنشائية الجديدة مثل مدينة حمد ومدينة عيسى، التي كثيرا ما تكون خليطا من السكان الشيعة والسنة، فقد كان عدد المساجد السنية كان غير متكافئ مع أعدادهم.

في منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول، حدثت صدامات بين قري شيعية وضباط الشرطة في قريتي كرانة والمالكية بعد أن قام ضباط الشرطة بإزالة رايات سوداء، تتعلق بشهر محرم، من مداخل قريتين على الأقل، وقد اعتبر الكثيرون من الطائفة الشيعية أن هذه التصرفات استنزازية.

يقوم المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالإشراف على برامج جميع المواطنين الذين يدرسون العلوم الدينية في الخارج. وتراقب الحكومة حركة السفر إلى إيران وتدقق مع الأشخاص الذين يريدون تلقي الدراسات الدينية هناك.

### انتهاكات الحرية الدينية

لم ترد تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية بالبلد.

أعيدت الجنسية لرجل دين شيعي وعائلته في شهر نوفمبر/تشرين الثاني بعد أن قامت وزارة الداخلية بسحبها في 19 سبتمبر/أيلول مستشهدة بمخالفات إجرائية في معالجة طلب الجنسية. تم تجنيس رجل الدين الشيعي، الشيخ حسين النجاتي، المولود بالبحرين، في عام 2001، وكان وضعه قبل الحصول على الجنسية هو "بدون"، وهو وضع كان يسري على الكثير من الشيعة المولودين بالبحرين قبل الإصلاحات التي تمت عام 1999. (وضع "بدون" لا يمنح حق التصويت كما يفرض قيودا على السفر.)

كما وردت تقارير عن تعرض 23 من الناشطين الشيعة المعتقلين للتعذيب وإساءات أخرى، تشمل الضرب، والحرمان من النوم، والصعق بالكهرباء وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة من الزمن.

### القسم الثالث - حالة التصرفات المجتمعية التي تؤثر على التمتع بالحرية الدينية

استمر التوتر بين السنة والشيعة في الإقليم والانقسامات السياسية التاريخية في التأثير على العلاقات بين المسلمين.

أثناء حملة الاعتقالات في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، نشرت صحيفة موالية للحكومة وبشكل متكرر مقالات تحريضية تصف الكثيرين من القادة السياسيين والناشطين الشيعة، بما فيهم من ينتمون إلى منظمات التيار العام، بأنهم "إرهابيون". وقد ساهمت هذه المقالات التحريضية في زيادة حدة التوتر بين الجماعات السنية والشيعة.

استمرت أعمال الشغب المنتظمة في العديد من القرى ذات الأغلبية الشيعية. وورد أن المتظاهرين استخدموا أساليب غير عنيفة وأساليب مواجهة على حد سواء، ويشمل ذلك حرق الإطارات، وإغلاق الطرق ورمي عبوات حارقة تشمل عبوات المولوتوف. لقد نشأت أعمال الشغب، بشكل جزئي، عن تصور الكثير من المجتمعات الشيعية بأن الحكومة تعاملهم بشكل غير متكافئ في ظل القانون وفي مجالات أخرى مثل التوظيف. وقد تمت بعض أعمال الشغب والأنشطة غير القانونية بتشجيع فعال من متطرفين سياسيين.

وظهرت بعض التعليقات السياسية ورسوم الكاريكاتير المناهضة لليهود، وعادة ما كانت مرتبطة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، دون أن تكون هنالك استجابة من الحكومة.

### القسم الرابع - سياسة الحكومة الأمريكية

تناقش الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع حكومة البحرين ضمن سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

واصل مسؤولو الحكومة الأمريكية اتصالاتهم المنتظمة مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية لمناقشة قضايا الحرية الدينية وقضايا أخرى تهم حقوق الإنسان.

نظمت حكومة الولايات المتحدة زيارة إلى المنامة قام بها رجل دين صوفي مقره في نيويورك، وهو الإمام فيصل عبد الرؤوف. لقد قام الإمام فيصل بزيارة العديد من المنازل خلال شهر رمضان وألقى العديد من الكلمات ولقي تغطية إيجابية في الصحف المحلية خلال الأيام التي تلت ذلك. وخلال شهر رمضان أيضاً، رعت السفارة معرضاً في الزاوية الأمريكية عن الإسلام في الولايات المتحدة. وقد صور المعرض كيف أن المسلمين الأمريكيين يقومون بإسهامات بارزة في الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية بالولايات المتحدة.

قامت السفارة في أواخر شهر يوليو/تموز باستضافة زهير علي وهو محاضر أمريكي مسلم من جامعة كولومبيا لإجراء عروض سينمائية للفلم الوثائقي "نيو مسلم كول" (New Muslim Cool) مع الشباب البحرينيين. يستكشف الفلم الوثائقي الثقافة المحلية للمسلمين الأمريكيين ويعرض المبادئ الإسلامية للعدالة، والرحمة، والعطف. وقد أثارت العروض السينمائية بالبحرين نقاشاً معتبراً بين الحاضرين حول كيفية ممارسة الإسلام وسط أناس من خلفيات وأعراق مختلفة.

نتيجة لمشاركة الشيخ صلاح الجودر في برنامج الحوار بين الأديان في مطلع عام 2010 (تحت برنامج الزائر الدولي القيادي، وهو برنامج تبادل مهني دولي ترعاه حكومة الولايات المتحدة)، قام الشيخ صلاح بكتابة عدة مقالات افتتاحية بالصحف المحلية عن تجربته في لقاء عائلات أمريكية وإجراء مناقشات بين الأديان. وقد دعا رجال الدين لزيادة إلمامهم بالثقافات وترويج الحوار بين الأديان في البحرين. وفي مقالات لاحقة خلال الشهور الماضية، ركزت بعض خطبه على نبذ العنف وترويج التسامح بين كل الناس والطوائف وفتح حوار وسط المجموعات المتباينة بين السكان.